العدالة التوزيعيه الامتلاكيه للأراضي الزراعيه فى محافظات

جمهورية مصر العربية

دكتور
عصام ابو الوفا

دكتور
على يوسف خليفه

دكتور
حسنى متولى

قسم الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة
جامعة الاسكندرية

مقدمة

تستهدف السياسات الزراعية ضمن ما تستهدفه من أهداف رئيسية تحقيق عدالة توزيع الدخل فى داخل المقتصد الزراعى والمقتصدات اللازراعيةوذلك وفقاً لتصور سكان هذه المقتصدات لمكونات العدالة التوزيعية .ويتحددمفهوم العدالة التوزيعية كهدف اجتماعى طبقاً لمفهوم المجتمع وقيمة الاخلاقية والدينية والاجتماعية ومن تحديده لمضمون العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل وما يتخذه من اجراءات لتحقيقها . وتعنى العدالة محاولة الحد من اتساع الفوارق بين الدخول ومستويات المعيشة وتحديد حد أدنى لمستوى معيشة الفرد .

ويتكامل هدف العدالة التوزيعية مع هدف تحقيق الجدارة الانتاجية الزراعية إلى الحد الذى تتساوى فيه دخول الوحدات المتماثلة من الموارد الانتاجية الزراعية والمترتب على تحقيق الجدارة الانتاجية فى استخدام الموارد الزراعية . ويقتضى متابعة تحقيق هدف العدالة التوزيعية للدخل القيام باجراء الكثير من الدراسات والبحوث المستمرة للدخول النقدية والعينية لمختلف القطاعات الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية وذلك لتقدير مدى التقارب فى توزيع الدخول وتحديد اجراءات الحد من هذه الفروق واجراءات تقليلها بالوسائل الاقتصادية المناسبة .

ويستخدم لتحقيق هدف عدالة التوزيع للدخل القومى أسلوبين : أولهما أسلوب استخدام الجهاز السعرى الذى يؤدى استخدامه فقط إلى عدم تحقيق هدف الجدارة الانتاجية . فقد يؤدى رفع سعر الوحدة المنتجة من محصول معين لتحقيق مستوى دخلى معين لزراع هذا المحصول إلى زيادة دخول كبار الزراع بمقدار أكبر بكثير من مقدار زيادة دخول صغار

الزراع مما يؤدى إلى زيادة الفوارق بين دخول هاتين الفئتين هذا بالاضافة إلى اتسام انتاج هذا المحصول بميزة غير واقعية يترتب عليها تشجيع التوسع فيه على حساب الزروع الأخرى التى قد تتسم بميزة نسبية تفوق بكثير الميزة النسبية لهذا الزرع وبالتالى يترتب على ذلك عدم تحقيق هدف الجدارة الانتاجية فى استخدام الموارد الزراعية (١) مما يقتضى قصر استخدام الجهاز السعرى على تحقيق هدف الجدارة الانتاجية ويستلزم ذلك وضع أسلوب تخطيطى للأسعار يمكن بمقتضاه تحقيق هدف الجدارة الانتاجية بحيث يؤدى هذا الأسلوب التخطيطى للجهاز السعرى إلى قيام جهاز سعرى يؤدى إلى تحقيق الجدارة الانتاجية دون التعارض مع هدف عدالة التوزيع الدخلى .

أما الأسلوب الثانى فهو استخدام وسائل اعادة التوزيع المباشرة — الوسائل غير السعرية — للدخل وذلك لتحقيق هدف أعادة التوزيع الدخلى . وتنطوى هذه الوسائل على تعديل الامتلاكية الزراعية والضرائب والاعانات والخدمات الاجتماعية المؤدية إلى تحسين المستوى التعليمى والصحى والثقافى وتستند هذه الوسائل إلى تحقيق أقصى دخل اقتصادى زراعى قومى أولا ثم توزيع هذا الدخل وفقاً لمقتضيات عدالة التوزيع لهذا الدخل .

الهدف من البحث

يستهدف هذا البحث الوقوف على :

١ — المنوال الامتلاكى الزراعى المصرى قبل وبعد تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى .

---

(١) عصام أبو الوفا (دكتور) وعلى يوسف سلينة (دكتور) — مقدمة فى الاقتصاد الزراعى — الطبعة الأولى — دار المطبوعات الجديدة — الاسكندرية ١٩٧٥ ص ص ٣٦٧ — ٣٦٨ .

٢ ــ أثر قوانين الاصلاح الزراعى فى تحقيق العدالة الامتلاكية وحدة مشكلة تفتت الحيازات الزراعية .

٣ ــ العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضى الزراعية فى محافظات جمهورية مصر العربية .

الأسلوب البحثى ومصادر البيانات

استخدم أسلوب التحليل الاحصائى لدراسة المنوال الامتلاكى الأرضى الزراعى المصرى قبل وبعد صدور قوانين الاصلاح الزراعى . وقد استخدم منحنى لورنز (١) لقياس مدى ابتعاد التوزيع الامتلاكى الأرضى الزراعى المصرى الواقعى عن التوزيع الامتلاكى الأرضى الزراعى المصرى الأمثل والذى يحقق التناسب بين نسبة عدد الملاك الزراعيين داخل كل فئة امتلاكية وبين نسبة الرقعة الأرضية الامتلاكية الزراعية التى يمتلكونها . وباستخدام نسبة جينى (٢) المعدلة أمكن احتساب العدالة الامتلاكية الزراعية فى الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩٦٥ .

ــ يطلق على الجزء بين خط التوزيع الامتلاكى الأرض الزراعى الواقعى ونظيره الأمثل منطقة عدم المساواة التى تتناسب طرديا مع عدم عدالة التوزيع الامتلاكى للأراضى الزراعية . ونسبة جنى المعدلة هى نسبة الفرق بين نصف مربع لورنز ومنطقة عدم المساواة الى نصف مربع لورنز

1. Owen, F. and Jones, R., *Statisitics*, Polytch Publishers LTD Stockport, Bulter = Tanner Ltd, frome and London, 1978, pp. 34 — 45.
2. Ritson, Christopher, *Agricultural Economics*, Priçciples & Policy, crosby Lockwood Staples, London, 1977, pp. 40—41.

وللوقوف على مدى تباين العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضى الزراعية فى محافظات جمهورية مصر العربية خلال الفترة ١٩٣٩ — ١٩٦١ احتسبت نسبة جينى المعدلة أيضاً بعد رسم منحنيات لورنز بين نسبة عدد الملاك الزراعيين داخل كل فئة امتلاكية وبين نسبة الرقعة الأرضية الزراعية التى يمتلكونها على مستوى المحافظات فى سنوات ١٩٣٩ ، ١٩٥٠ ، ١٩٦١ ، مدى هذا التباين فيما بين المحافظات وفيما بين بيانات التعدادات الزراعية . وقد استخدم أسلوب تحليل التباين * لاختبار مدى معنوية اختلاف العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضى الزراعية للمحافظات المصرية بين بيانات عامى ١٩٥٠ و ١٩٦١ . كما احتسب معامل الاختلاف ** للوقوف على مدى تباين — تشتت — نسب جينى المعدلة فيما بين المحافظات فى كل سنة من السنوات التى أجرى فيها التعداد الزراعى .

وقد استخدمت البيانات المتاحة عن التعدادات الزراعية *** للسنوات ١٩٣٩ و ١٩٥٠ و ١٩٦١ وأيضاً البيانات التى تتضمنها نشرات الاقتصاد الزراعى التى تنشرها جميعاً وزارة الزراعة وأيضاً البيانات التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى نشراته ومنها نشرة الزمام والمساحات المنزرعة فى جمهوريةمصر العربية والكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية .

---

* Analysis of Variance.

**Coefficient of Variation.

*** كان آخر التعدادات الزراعية المنشورة هو التعداد الزراعى الرابع فى ١٩٦١ وجرت محاولة بعد ذلك لعمل العداد الزراعى الخامس فى ١٩٧٠ وللأسف فان هذا التعداد لم ينشر بعد وكان المفروض أن ينتهى طبعه ونشره فى ١٩٧١ راجع : محمد عبد الفضيل — التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢—١٩٧٠ : دراسات فى تطور الحالة الزراعية فى مصر — الهيئة العامة للكتاب — ١٩٧٨ — ص ٩٠ .

النتائج البحثية

(أولا) المنوال الامتلاكى الزراعى فى جمهورية مصر العربية

استهدفت السياسة الزراعية المصرية منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وتولى الشعب لزمام الحكم الشرعى مراعاة توفير العدالة الامتلاكية للأراضى الزراعية باعادة توزيع الملكية العقارية الزراعية فى مصر توزيعاً هو أقرب للمساواة أو العدالة منه إلى انعدامها (١) حيث تضمنت قانون الاصلاح الزراعى الأول الصادر فى٩ سبتمبر ١٩٥٢ وهو القانون رقم ٨٧٦ لسنة ١٩٥٢ الذى حدد السقوف الامتلاكية الزراعية بمقدار ٢٠٠ فدان وكذلك القانون القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والصادر فى ٢٥ يونيو ١٩٦١ والخاص بتعديل بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعى الأول حيث حدد السقوف الامتلاكية بمقدار ١٠٠ فدان وكذلك القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ والصادر فى ٢٥ يونيو ١٩٦٩ والخاص بتعديل بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعى الثانى حيث حدد السقوف الامتلاكية بمقدار ١٠٠ فدان للأسرة والتى تشمل الزوج والأولاد القصر بمقدار ٥٠ فدان للفرد الذى لا يدخل ضمن الأسرة . وتستهدف هذه القوانين الاصلاحية الزراعية تحديد السقوف الامتلاكية تحقيقاً للعدالة فى توزيع الموارد الأرضية الوطنية وانشاء التعاونيات الزراعية متعددة الأغراض وحماية حقوق العمال الزراعيين .

---

(١) محمد عبد الودود خليل(دكتور)-الاصلاح الزراعى وسوء التوزيع المزمن للملكية العقارية الزراعية – نشرة علمية رقم ١ – نوفمبر ١٩٥٨ – مطبعة جامعة الاسكندرية – ١٩٥٨ .

ويتبين من استعراض وتحليل المنوال الامتلاكى الزراعى المصرى فى خلال الفترة (١) من ١٩٠٠ إلى ١٩٥٢ وقبل صدور قانون الاصلاح الزراعى مدى سوء التوزيع الامتلاكى الزراعى المصرى ، حيث يتبين أن عدد الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة قد تضاعف أكثر من ثلاث مرات فى نصف قرن من حوالى ٠,٨ مليون مالك فى ١٩٠٠ إلى أكثر من ٢,٦ مليون مالك فى ١٩٥٢ فزادت بذلك نسبة من يمتلكون أقل من خمسة أفدنة من ٨٣٪ إلى حوالى ٩٤٪ من اجمالى عدد الملاك بينما زادت فى نفس الفترة نسبة الرقعة التى يملكونها من حوالى ٢٢٪ إلى حوالى ٢٥٪. أما نسبة من يملكون أكثر من ٥٠ فدان فقد انخفضت من ١,٥٪ فى ١٩٠٠ إلى حوالى ٠,٤٪ فى عام ١٩٥٢ بينما انخفضت نسبة الرقعة التى يملكونها من ٤٤٪ إلى حوالى ٢٧٪ فى نفس الفترة (جدول ١) .

وقد ترتب على التركيز الامتلاكى المصرى خلال هذه الفترة كثيراً من معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى تتلخص فى السيطرة على مصادر الانتاج والدخل وزيادة الطلب وخاصة طلب كبار الملاك والرأسمالية على الأراضى الزراعية مما أدى إلى ارتفاع شديد فى أسعار وايجارات الأراضى الزراعية بالرغم من الثبات النسبى للانتاجية . وقد أدى هذا التركيز الامتلاكى إلى انخفاض الدخول النفرية العمالية الزراعية نظراً لانخفاض الأجور العمالية الزراعية مما أدى إلى اهدار قيمة العمل كعنصر من عناصر الانتاج وزيادة أهمية رأس المال كعنصر انتاجى والذى أصبح يمثل السيادة والتحكم فى العمل واستغلاله وقد أدى كل هذا إلى عدم توافر الاستقرار الاجتماعى بين الزراع المصريين .

---

(١) عصام أبو الوفا (دكتور) وعلى يوسف خليفة (دكتور) – مقدمة فى الاقتصاد الزراعى – المرجع السابق .

ويتبين من استعراض وتحليل أرقام التوزيع الامتلاكى للأراضى الزراعية المصرية فى ١٩٥٢ قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى الأول الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ أن حوالى ٩٧٪ من عدد الملاك الزراعيين البالغ حوالى ٢,٨ مليون مالك يمتلكون حوالى ٤٤٪ من مجموع الرقعة الامتلاكية البالغ قرابة ٦ مليون فدان بينما حوالى ٢,٩٪ من عدد الملاك يمتلكون حوالى ٥٦٪ من مجموع هذه الرقعة (جدول ١) .

وباستعراض أرقام التوزيع الامتلاكى للأراضى الزراعية المصرية قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى الأول فى ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٥ وبعد صدور قانون الاصلاح الزراعى الثالث والواردة فى الجداول ٢ — ٥ يتبين أنه بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى الأول فى عام ١٩٥٢ أن من يمتلكون أقل من خمسة أفدنة تبلغ نسبتهم حوالى ٩٤,٤٪ من اجمالى عدد الملاك الزراعيين وأن الرقعة التى يمتلكونها تبلغ حوالى ٤٦٪ من اجمالى الرقعة المنزرعة . أما فى عام ١٩٦١ وبعد صدور قانون الاصلاح الزراعى الثانى فان نسبة هذه الفئة من الملاك بلغت حوالى ٩٤,١٪ من اجمالى عدد الملاك الزراعيين فى حين ازدادت الرقعة التى يمتلكونها إلى حوالى ٥٢٪ . أما فى عام ١٩٦٥ فان نسبة هذه الفئة من الملاك بلغت حوالى ٩٤,٥٪ من اجمالى عدد الملاك الزراعيين فى حين ارتفعت الرقعة التى يمتلكونها إلى حوالى ٥٧٪ .

أما فى عام ١٩٧٥ فان نسبة هذه الفئة من الملاك بلغت حوالى ٩٥٪ من اجمالى عدد الملاك الزراعيين فى حين انخفضت الرقعة التى يمتلكونها إلى حوالى ٥٠٪ من اجمالى الرقعة المنزرعة . ويلاحظ أن نسبة الرقعة التى يمتلكها هؤلاء الملاك تتجه نحو التزايد خلال الفترة من ١٩٥٢ — ١٩٦٥ فى حين انخفضت نسبة رقعة هؤلاء الفئة من الملاك فى عام ١٩٧٥ عما كانت عليه فى عام ١٩٦٥ . كما انخفض مقدار هذه الرقعة من ٣,٦ مليون فدان فى عام ١٩٦٥ إلى ٢,٧ مليون فدان فى عام ١٩٧٥ أى بحوالى ٩٢٤ ألف

فدان خلال ١٠ سنوات أى بمعدل سنوى يبلغ حوالى ٩٢ ألف* فدان وقد يعزى ذلك جزئياً إلى التوسع العمرانى للمبانى والمنشآت الخاصة باقامة المساكن أو المشاريع الصناعية والتجارية وغيرها من أوجه النشاط الاقتصادى الأخرى وذلك على حساب الرقعة الزراعية وربما قد يفسر ذلك أيضاً بأن صغار الملاك فى هذه الفئة يقومون ببيع أراضيهم إلى غيرهم من الملاك ذوى القدرة المالية الأكبر وبالتالى تزيد ملكيتهم ويتحولون إلى فئات الملكية الأعلى ويلاحظ ذلك بوضوح من زيادة رقعة الملاك فى الفئة الامتلاكية التى تمتلك خمسين فدان من ٣٩٢ ألف فدان إلى ٥٢٠ ألف فدان أى بزيادة تبلغ حوالى ١٢٨ ألف فدان بينما تزايد عددهم من ٦ آلاف مالك إلى ٧ آلاف مالك فى عام ١٩٦٥ عنه فى عام ١٩٧٥ .

أما الملاك الزراعيون الذين تزيد ملكيتهم عن ٥٠ فدان فان نسبتهم بلغت بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى الأول فى عام ١٩٥٢ حوالى ٠,٤٪ من اجمالى عدد الملاك الزراعيين كما بلغت الرقعة التى يمتلكونها حوالى ٢٠,٣٪ من اجمالى الرقعة المنزرعة وبلغت نسبة هذه الفئة من الملاك حوالى ٠,٤٪ أيضاً فى عام ١٩٦١ فى حين انخفضت نسبة الرقعة التى يمتلكونها إلى حوالى ١٥,٣٪ وبلغت نسبة هذه الفئة من الملاك حوالى ٠,٣٪ من اجمالى الملاك الزراعيين فى عام ١٩٦٥ واستمر الانخفاض فى نسبة الرقعة التى يمتلكونها فبلغت حوالى ١٢,٠٪ من اجمالى الرقعة المنزرعة . أما فى عام ١٩٧٥ فان نسبة هذه الفئة من الملاك بلغت حوالى ٠,٢٪ من اجمالى الملاك الزراعيين فى حين استمر الانخفاض فى نسبة الرقعة التى يمتلكونها فبلغت حوالى ٩,٣٪ من اجمالى الرقعة المنزرعة وذلك لصالح الملاك فى الفئات الأقل من الملكية وهذا يعنى التحسن النسبى الذى طرأ على توزيع الملكيات الزراعية فى مصر فى تلك السنوات مقارناً بنظيره قبل عام ١٩٥٢ (الجداول ٢ — ٥) .

---

* هذه البيانات مصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — الكتاب السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢–١٩٧٨ .

جدول (١) توزيع الملكية الزراعية قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى الأول فى عام ١٩٥٠ :

فئات الملكية	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	النسبة المئوية	
			عدد الملاك ٪	المساحة ٪
أقل من ٥ أفدنة	٢٦٤٢	٢١٢٢	٩٤,٣	٢٥,٤
٥ — ١٠	٧٩	٥٢٦	٢,٨	٨,٨
١٠ — ٢٠	٤٧	٦٣٨	١,٧	١٠,٧
٢٠ — ٥٠	٢٢	٦٥٤	٠,٨	١٠,٩
٥٠ — ١٠٠	٦	٤٣٠	٠,٢	٧,٢
١٠٠ — ٢٠٠	٣	٤٣١	٠,١	٧,٣
٢٠٠ فأكثر	٢	١١٧٧	٠,١	١٩,٧
الجملة	٢٨٠١	٥٩٨٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : وزارة الزراعة — مركز البحوث الزراعية — الاقتصاد الزراعى — نشرة شهرية يصدرها معهد بحوث الاقتصاد الزراعى والاحصاء الجزء الأول ١٩٧٨ — الشركة المصرية للطباعة والنشر — ص ٨ — ١١

جدول (٢) توزيع الملكية الزراعية بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٥٢ .

فئات الملكية	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	النسبة المئوية	
			عدد الملاك	المساحة
			٪	٪
أقل من ٥ أفدنة	٢٨٤١	٢٧٨١	٩٤,٤	٤٦,٥
٥ — ١٠	٧٩	٥٢٦	٢,٦	٨,٨
١٠—٢٠	٤٨	٦٣٨	١,٦	١٠,٧
٢٠—٥٠	٣٠	٨١٨	١,٠	١٣,٧
٥٠—١٠٠	٦	٤٣٠	٠,٢	٧,٢
١٠٠—٢٠٠	٣	٤٣٧	٠,١	٧,٢
٢٠٠ فأكثر	٢	٣٥٤	٠,١	٥,٩
الجملة	٣٠٠٨	٥٩٨٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : نفس مرجع جدول ١ .

جدول (٣) توزيع الملكية الزراعية بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٦١ :

فئات الملكية	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	النسبة المئوية	
			عدد الملاك ٪	المساحة ٪
أقل من ٥	٢٩١٩	٣١٧٢	٩٤,١	٥٢,١
٥ — ١٠	٨٠	٥٢٦	٢,٦	٨,٦٥
١٠ — ٢٠	٦٥	٦٣٨	٢,١	١٠,٥
٢٠ — ٥٠	٢٦	٨١٨	٠,٨	١٢,٥
٥٠ — ١٠٠	٦	٤٣٠	٠,٢	٧,١
١٠٠	٥	٥٠٠	٠,٢	٨,٢
الجملة	٣١٠١	٦٠٨٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : نفس مرجع جدول (١) .

جدول (٤) : توزيع الملكية الزراعية عام ١٩٦٥

فئات الملكية	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	النسبة المئوية عدد الملاك ٪	النسبة المئوية المساحة ٪
أقل من ٥ أفدنة	٣٠٣٣	٣٦٩٣	٩٤,٥	٥٧,١
٥ — ١٠	٧٨	٦١٤	٢,٤	٩,٥
١٠ — ٢٠	٦١	٥٢٧	١,٩	٨,٢
٢٠ — ٥٠	٢٩	٨١٥	٠,٩	١٢,٦
٥٠ — ١٠٠	٦	٣٩٢	٠,٢	٦,١
١٠٠	٤	٤٢١	٠,١	٦,٥
الجملة	٣٢١١	٦٤٦٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : نفس مرجع جدول ١ .

جدول (٥) توزيع الملكية الزراعية عام ١٩٧٥*

فئات الملكية	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	النسبة المئوية عدد الملاك %	النسبة المئوية المساحة %
أقل من ٥ أفدنة	٣١٩٠	٢٧٦٩	٩٥,٠	٤٩,٧
٥ — ١٠	٩٢	٦١٧	٢,٧	١١,١
١٠ — ٢٠	٤٤	٥٨٦	١,٣	١٠,٥
٢٠ — ٥٠	٢٣	٦٨٢	٠,٧	١٢,٢
٥٠ فدان	٧	٥٢٠	٠,٢	٩,٣
١٠٠ فدان **	٧	٥٢٠	٠,٢	٩,٣
١٠٠ فدان	٢	٣٩٨	٠,١	٧,١
الجملة	٣٣٥٨	٥٥٧٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠

* لا يشمل أملاك الحكومة من الأراضى الصحراوية والبور والأراضى تحت التوزيع .

** تمثل الشركات والهيئات والأفراد .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ٥٢ — ١٩٧٨ — يوليو ١٩٧٩ .

(ثانياً) أثر قوانين الاصلاح الزراعى فى تحقيق العدالة الامتلاكية

أدى صدور وتنفيذ قانون الاصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له إلى الاستيلاء على الأراضى الخاضعة لحكم القانون مع تعويض الملاك بما يوازى ١٠ أمثال القيمة الايجارية للأراضى والتى كانت تقدر بسبعة أمثال الضريبة المربوطة عليها . وكانت هذه التعويضات تدفع فى صورة سندات حكومية تستهلك فى مدى ٣٠ سنة بسعر فائدة ٣٪ خفضت فى ١٩٥٨ إلى ١,٥٪ وامتد مدى استهلاكها إلى ٤٠ سنة وأوقع دفع هذه التعويضات ابتداء من مارس ١٩٦٤ . وتم توزيع الأراضى المستولى عليها على المنتفعين من صغار الزراع بواقع ٢ إلى ٥ أفدنة طبقاً لنوع التربة وعائلة المنتفع على أن يدفع ثمنها على أقساط سنوية على مدى ٤٠ سنة بسعر فائدة تبلغ حوالى ٣٪ . وقد خفض ثمن الأرض الموزعة إلى الربع والغى سعر الفائدة اعتباراً من ١٩٦٤ .

وقد بلغ اجمالى رقعة الأراضى الزراعية الزائدة عن السقوف الامتلاكية التى حددتها قوانين الاصلاح الزراعى المتعاقبة والتى تم توزيعها على صغار المنتفعين خلال الفترة ١٩٥٣ – ١٩٧٥ بحوالى ٨٣٢ ألف فدان وهى تمثل حوالى ٧٩,٥٪ من اجمالى رقعة الأراضى الموزعة خلال نفس الفترة البالغ حوالى ١,٠٤٦ مليون فدان وتمثل الجزء الباقى أراضى الهيئات والمؤسسات والبالغة حوالى ١٨٤ ألف فدان وهى تمثل حوالى ١٧,٦٪ وأراضى طرح النهر والتى تبلغ حوالى ٣٠ ألف فدان أى حوالى ٢,٩٪ من اجمالى الأراضى الموزعة . كما يبلغ اجمالى عدد الأسر المستفيدة خلال الفترة ١٩٥٣ – ١٩٧٥ حوالى ٣٤٩ ألف أسرة (جدول ٦) .

وباحتساب نسبة جينى المعدلة أمكن احتساب العدالة الامتلاكية الأرضية الزراعية المصرية وقد تبين انها تبلغ حوالى ٢٢٪ و ٢١,٧٪ و ٤٩,٦١٪ و ٦٦٪ فى السنوات ١٩٣٩ و ١٩٥٠ و ١٩٦١ و ١٩٦٥ على التوالى .

جدول (٦) رقعة الأراضى الموزعة وعدد الأسر المستفيدة نتيجة تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى حتى عام ١٩٧٥

البيان	المساحة بالفدان	الأسر المستفيدة
اجمالى الأراضى المزروعة	١٠٤٦٢١٧	—
أراضى الهيئات والمؤسسات	١٨٤٤١١	—
أراضى طرح النهر	٢٩٧٥٥	—
القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢	٣٨١١٩٤	١٥١٦٧٠
القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١	١٠٨٥١٣	٤٩٦٢٧
أراضى الأوقاف ١٥٢ لسنة ١٩٥٧	١٤٤٧١٢	٥٧١٥٦
أراضى الوقف المشترك ٤٤ لسنة ١٩٦٢	٤٨٥٩١	٢٣٧٦٢
القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣	٣١٥٧٠	١٥١٦٣
أراضى الحراسات ٥٥٥ مكرر لسنة ١٩٥٦	٨٣٨٧٣	٣٨٥١٣
أراضى الشركات والهيئات ٥٥٥ مكرر لسنة	٣١٧٦١	١٢٤٠٤
أراضى مخالفة حيازة	٩٨	٤٩
أراضى أملاك أميرية	١٦٠٠	٣٣٦
قانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩	١٣٩	٦٦

المصدر :

١ — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — الزمام والمساحات المنزرعة فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٧٥ — مرجع رقم ٧٩/١٢٤٢٣٠٧١ مارس ١٩٧٩ .

٢ — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية — القاهرة — اكتوبر ١٩٧٧ .

وهذا يعنى التحسن النسبي الذى طرأ على توزيع الملكيات الزراعية فى مصر فى تلك السنوات حيث اقترب التوزيع النسبي من وضع العدالة أو بمعنى أدق فقد ابتعد عن الوضع الاسوء للملكية الزراعية .

(ثالثاً) أثر قوانين الاصلاح الزراعى فى حدة مشكلة التفتت الحيازى

حاول قانون الاصلاح الزراعى حل مشكلة التجزء والتشتت الحيازى والتى تعنى تقسيم المزرعة التى يحوزها شخص واحد مالكاً أو مستأجر إلى أكثر من قطعة صغيرة بوضع حد أدنى للملكية الزراعية وهو خمسة أفدنة لا تقل عنها بسبب التوريث أو طرق التصرف الأخرى وألزمت ذوى الشأن أن يتفقوا على من تؤول اليه ملكية الأراضى منهم وإذا تعذر الاتفاق بينهم رفع الأمر إلى المحكمة للفصل فيمن تؤول اليه الأرض فاذا لم يوجد من يستطيع الوفاء بباقى الأنصبة قررت المحكمة بيع الأرض بالمزاد. غير أن هذه المحاولة لم تنجح وذلك لصعوبة اتفاق الورثة على التخلى عن أنصبتهم بسبب عدم وجود مصادر أخرى للارتزاق وأيضاً بسبب ما تضفيه ملكية الأرض من مكانة اجتماعية على صاحبها ومن ناحية أخرى ولعدم قدرة من تؤول اليه الأرض على تعويض المتنازلين عن أنصبتهم(١)

وعلى أثر تطبيق قانون الاصلاح الزراعى ونتيجة لما سبق من اخفاقه فى حل مشكلة التجزؤ ازداد عدد الملاك الزراعيين الذين يمتلكون خمسة أفدنة فأقل من حوالى ٢,٦ مليون مالك فى ١٩٥٠ إلى حوالى ٣ مليون مالك فى عام ١٩٧٥ . وازدادت نسبة الرقعة التى يمتلكونها من حوالى ٣٥٪ من اجمالى الرقعة المنزرعة إلى حوالى ٥٠٪ منها خلال نفس الفترة . ووفقاً لقوانين

(١) محمد حلمى عبد اللطيف مبروك الصيفى – السياسة الزراعية فى جمهورية مصر العربية : ماضيها وحاضرها ومستقبلها – رسالة ماجستير – قسم الاقتصاد الزراعى – كلية الزراعة بجامعة الاسكندرية .– الاسكندرية ١٩٧٣ .

التوريث التى تقرر تقسيم الملكية الزراعية بين الورثة وهى مشكلة لها جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والدينية ويظهر أثرها بشدة فى حالة المزارع الصغيرة السعة فقد أدى ذلك إلى تفاقم مشكلة تفتت الحيازة الزراعية فى مصر وما تنطوى عليه من ارتفاع متوسط التكاليف الانتاجية للوحدة وبالتالى انخفاض جدارتها الانتاجية وذلك لانخفاض كفاءة الموارد الزراعية الأرضية وغير الأرضية وصعوبة وربما استحالة استخدام الآلات الزراعية والأساليب الزراعية الحديثة وأيضاً انخفاض الكفاءة التسويقية (١)

وقد ربط القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٢ للاصلاح الزراعى بين حق الانتفاع بملكية الأراضى الموزعة وبين الانتظام فى جمعيات تعاونية تضم أراضى المنتفعين فى القرية الواحدة حتى يتسنى توفير مستلزمات الانتاج والقروض والاشراف على تنظيم استغلال وزراعة الأراضى والقيام بتسويق الزروع الرئيسية للاعضاء بهدف تحويل الملكيات الصغيرة إلى وحدات انتاجية قوية وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية التى تم انشائها لتحقيق هذا الغرض حوالى ٦٣٤ جمعية محلية على مستوى القرية وحوالى ١٣ جمعية مشتركة على مستوى المناطق وجمعية تعاونية عامة على المستوى القومى لحلول عام ١٩٦٩ (٢) وذلك ادراكاً من المسئولين عن قانون الاصلاح الزراعى لمشكلة التفتت الحيازى وضعف المقدرة التمويلية والادارية للمنتفعين بأراضى الاصلاح الزراعى . الا أن التعاونيات الزراعية المصرية قد عجزت حتى الآن عن

---

(١) كمال سلطان (دكتور) صلة التنمية الزراعية بتحقيق الأمن الغذائى فى جمهورية مصر العربية – ندوة عن التخطيط العلمى لتوفير الأمن الغذائى فى مصر – كلية الزراعة جامعة الاسكندرية – المنعقد خلال الفترة من ٣ – ٥ يوليو ١٩٧٦ – الاسكندرية .

(٢) محمد حلمى عبد اللطيف مبروك الصينى – السياسة الزراعية فى جمهورية مصر العربية ماضيها وحاضرها ومستقبلها – المرجع الأسبق .

الاسهام بدور فعال فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء الزراعية أو غير الزراعية لمجابهة الحركة التعاونية لمعوقات متعددة فى مختلف مجالاتها التطبيقية ( ) .

وتتضح صورة تفتت الحيازات الزراعية المصرية من استعراض البيانات الواردة فى جدولى ٨،٧ اذ يتبين أن اجمالى عدد الحيازات فى عام ١٩٥٠ بلغ حوالى مليون حيازة ويبلغ المتوسط العام لرقعة الحيازة حوالى ٦,١ فدان ويلاحظ تركز عدد الحيازات فى السعة الحيازية الأقل من خمسة أفدنة حيث بلغ عدد تلك الحيازات حوالى ٧٨٧ ألف حيازة وهى تمثل ٧٨,٥٪ من اجمالى عدد الحيازات . فى حين انخفض المتوسط العام للسعة الحيازية إلى حوالى ٣,٨ فدان فى عام ١٩٦١ وارتفع عدد الحيازات الأقل من خمسة أفدنة إلى حوالى ١,٤ مليون حيازة ممثلة بذلك ٨٤٪ من اجمالى عدد الحيازات فى نفس العام . ويلاحظ أيضاً استمرار انخفاض المتوسط العام للسعة الحيازية إلى حوالى ٢,٠٢ فدان فى عام ١٩٧٥ واستمرار ارتفاع عدد الحيازات الأقل من خمسة أفدنة إلى حوالى ٢,٢ مليون حيازة وهى تمثل بذلك حوالى ٩٢٪ من اجمالى عدد الحيازات فى نفس العام (جدول ٧ وجدول ٨) .

وبذلك تتضح المشكلة الحيازية الزراعية الوطنية المصرية والتى تتبلور فى انخفاض الجدارة الادارية المزرعية الناتجة عن ضيق السعات المزرعية وتفتتها وتشتتها وعن كبر عدد أصحاب المزارع المصرية وانخفاض وقلة الطاقة والجدارة الادارية لهم إذ أن غالبيتهم من صغار الزراع الذين تعوزهم المعارف والمدارك الادارية العصرية ومثل هذه

---

(١) ماهر محمد مهداوى هندى – أثار التمويل الزراعى على تنمية انتاجية المحاصيل الحقلية الرئيسية فى جمهورية مصر العربية – رسالة ماجستير – قسم الاقتصاد الزراعى – كلية الزراعة – جامعة الاسكندرية – الاسكندرية – ص ٩٨ .

جدول (٧) عدد الحائزين وفئات الحيازات الزراعية فى جمهورية مصر العربية وفقاً لتعدادى ١٩٥٠ و ١٩٦١

السعة الحيازية ألف	١٩٥٠ عدد الحيازات فدان	١٩٥٠ ٪	١٩٥٠ متوسط الحيازات فدان	١٩٥٠ جملة الحيازات ألف فدان	١٩٦١ عدد الحيازات ألف	١٩٦١ ٪	١٩٦١ متوسط الحيازات فدان	١٩٦١ جملة الحيازات ألف فدان
أقل من ٥ أفدنة	٧٨٧	٧٨,٥	١,٨	١٤١٦,٦	١٣٨١	٨٤,١١	١,٧	٢٣٥٤,٤
٥ — ٥٠ فدان	٢٠١	٢٠,٠	١١,٥	٢٣١١,٤	٢٥١	١٥,١٦	١٠,١	٢٥٣٢,٥
أكثر من ٥٠ فدان	١٥	١,٥	١٦١,٥	٢٤٢٢,٥	١٠,٤	٠,٦٣	١٢٨,٤	١٣٣٥,٨
الاجمالى	١٠٠٣	١٠٠	٦,١٣	٦١٥٠,٥	١٦٤٢	١٠٠	٣,٨	٦٢٢٢,٧

المصدر : جمعت واحتسبت من : ١ — شرين أحمد شريف — أثر الجدارة الادارية المزرعية على الجدارة الانتاجية للموارد الزراعية فى مركز أبو حمص بمحافظة البحيرة — رسالة ماجستير — قسم الاقتصاد الزراعى — كلية الزراعة — جامعة الاسكندرية — ١٠٧٩ — ص ص ٦ — ٧ .

2. National Bank of Egypt, *Economic Bulletin*, Vol. 31, No. 3 Cairo, 1978, P. 342.

جدول (٨) عدد الحائزين وفئات الحيازات الزراعية بجمهورية مصر العربية فى عام ٧٤–١٩٧٥

السعة الحيازية	عدد الحائزين	٪	متوسط الحيازات فدان	اجمالى الحيازات ألف فدان
أقل من فدان	١٠٨٢,٤	٤٣,٣	٠,٦٥	٧٢١,٧
من ١ – ٣ فدان	٩١٧,٤	٣٦,٧	١,٦٤	١٥٠٨,٦
أكثر من ٣ – ٥	٢٩٩,٩	١١,٩	٣,٣١	٩٩٣,٣٤
أكثر من٥–١٠	١٣٦,٩	٥,٤	٦,٣١	٨٦٤,٨
أكثرمن١٠–٥٠	٦٥,١	٢,٧	١٥,٢	٩٨٨,٦
الاجمالى	٢٥٠١,٧	١٠٠,٠	٢,٠٢	٥٤ ٠٦٨,٠

المصدر : جمعت واحتسبت من :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – الزمام والمساحات المنزرعة فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٧٠ – مرجع رقم ٢٤٢٣٠٧١ ٪٧٩ – مارس ١٩٧٩ – جدول ٣٨ .

المزارع تكون غير صالحة لتنفيذ الأساليب المزرعية التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية العصرية فهى لا تتسع لتنفيذ العمليات الميكانيكية أو التسويقية التى تفوق طاقتها الادائية مثل هذه السعات المزرعية الضيقة التى يتعذر فى ظلها أيضاً الانتفاع على نطاق واسع بالخدمات التمويلية البنكية الخاصة والعامة .

ويرى البعض ضرورة مجابهة هذه المشكلة ورفع كفاءة النظام التعاونى الزراعى المصرى ومساهمة التعاونيات الزراعية فى وضع خطة التجميع الزراعى شبه الحيازى (١)الذى ينطوى على تجميع المزروعات الصغيرة المتماثلة فى مزيرعات أكبر وتنفيذ الدورات الزراعية مع مراعاة التنفيذ الشامل الدقيق للتجميع الزراعى التى يتضمنها القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وتطوير أساليب ووسائل الميكنة الزراعية بما يتناسب مع السعات المزرعية الصغيرة نسبياً والموفرة لمورد العمل بالنسبة لمورد رأس المال مع العمل على تجنب تلك المشكلة فى الأراضى المستصلحة والمستزرعة حديثاً (٢) .

(رابعاً) العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضى الزراعية فى محافظات جمهورية مصر العربية .

للوقوف على مدى العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضى الزراعية فى محافظات جمهورية مصر العربية احتسبت نسبة جينى المعدلة بعد رسم منحنيات لورنز بين النسبة المئوية للملاك الزراعيين داخل كل فئة امتلاكية وبين نسبة الرقعة الأرضية الزراعية التى يمتلكونها فى مختلف المحافظات وذلك فى السنوات التى تم فيها اجراء التعدذادات الزراعية خلال الأعوام ١٩٣٩ ١٩٥٠ و ١٩٦١ ويوضح جدول ٩ تباين نسب جينى وبالتالى تباين

(١) فوزى الدناصورى التجميع الزراعى التعاونى المزيرعى والمزرعى بمحافظة كفر الشيخ بالجمهورية العربية المتحدة - رسالة ماجستير – قسم الاقتصاد الزراعى – كلية الزراعة – جامعة الأسكندرية – الأسكندرية ١٩٦٦ .

(٢) رئاسة الجمهورية – المجلس القومى للانتاج القومى للانتاج والشئون الأقتصادية – شعبة الانتاج الزراعى – تقرير فى شأن تفتت الحيازة الزراعية وأساليب مواجهتها فى مصر – القاهرة – ١٩٧٦ .

العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضى الزراعية فى محافظات جمهورية مصر العربية خلال هذه السنوات . ويلاحظ ارتفاع العدالة التوزيعية فى مختلف المحافظات فى عام ١٩٦١ عن نظيرتها فى عام ١٩٥٠ على أثر تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى .

وقد تم استخدام أسلوب تحليل التباين* لاختبار مدى معنوية اختلاف العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضى الزراعية بين بيانات عامى ١٩٥٠ و ١٩٦١ . واستناداً إلى الجدول رقم ١٠ يمكن تقرير وجود اختلاف معنوى بين العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضى الزراعية بين سنتى تعداد ١٩٥٠ و ١٩٦١ وهذا الاختلاف معنوى على المستوى الاحتمالى ٠,٠١ مما يوضح أثر تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى على العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضى الزراعية المصرية .

ولبيان مدى تباين — تشتت — نسب جينى المعدلة وهو ما يعنى تباين العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضى الزراعية فيما بين المحافظات فى كل سنة من السنوات التى أجرى فيها التعداد الزراعى احتسب معامل الاختلاف **(١) وقد تبين أنه يبلغ ٨ ر٤٥٪ و٩ ر٢٧ ٣ر٢٨ فى السنوات ١٩٣٩ ، ١٩٥٠ و ١٩٦١ على التوالى . ومن ذلك يتضح أن هناك فرق كبيرة فى درجة تباين أى اختلاف العدالة التوزيعية للأراضى الزراعية فيما بين المحافظات المصرية فى عام ١٩٣٩ عن عامى ١٩٥٠ ، ١٩٦١ ويلاحظ أيضا أن درجة الاختلاف فى العدالة فيما بين المحافظات تقترب فى عام ١٩٥٠ من مثيلتها فى عام ١٩٦١

---

* Analysis of Variance.

**Coefficient of Variation.

(١) معامل الأختلاف هو أدق مقاييس التشتت النسبى وهو الذى يستعمله الأحصائيون عادة لمقارنة تشتت المجموعات راجع — محمد مظلوم حمدى (دكتور) — طرق الأحصاء — الطبعة الخامسة — دار المعارف — الأسكندرية — ١٩٦٥ — ص ١٨٩ .

جدول (٩) العدالة الامتلاكية للأراضى الزراعية فى محافظات جمهورية مصر العربية خلال الفترة ١٩٣٩ — ١٩٦١ .

بيان	العدالة الامتلاكية ٪		
	١٩٣٩	١٩٥٠	١٩٦١
جمهورية مصر العربية	٢٢,٠	٢١,٧	٤٩,٦
محافظات مصر الشمالية	٢٦,٤	٢٠,٢	٣٤,٠
الاسكندرية	—	—	٣٥,٢
البحيرة	١٧,٤	٤١,١	٣٣,٠
السويس	—	—	٤٩,٨
دمياط	—	—	٣٧,٠
الدقهلية	٢٤,٦	٢١,٤	٣٢,٠
الشرقية	٢٢,٠	١٩,٧	٢٩,٦
كفر الشيخ	—	١٨,٨	٤٠,٧
الغربية	٢٢,٠	٢٢,٧	٣٨,٦
المنوفية	٣٨,٣	٣٦,٤	٣٩,٤
الاسماعيلية	—	—	٤٩,٨
محافظات مصر الجنوبية	٢٧,٠	٢٤,٤	٣٤,٠
مصر الجنوبية الدانية	٢٦,٢	١٧,٣	٣٤,٢
القاهرة	—	—	٢٣,٠
الجيزة	٣٠,٤	٢٦,٢	٣٣,٨
بنى سويف	٢٨,٨	٢٥,٤	٣٦,٠
الفيوم	٢٥,٠	٢٧,٢	٣٢,٥
المنيا	١٥,٢	١٨,٤	٣٠,٢
مصر الجنوبية القاصية	٣٠,٠	٢٨,٦	٣٦,٣

حدول ٩ ـ تكملة

أسيوط	٢٩,٦	٢٧,٦	٣٤,٤
سوهاج	٣٨,٢	٣٥,٦	٤٠,٢
قنا	٣٠,٢	٢٧,٦	٣٨,٠
أسوان	١٩,٨	١٦,٢	٣٨,٠

المصدر : احتسبت برسم منحنيات لورنس للمحافظات فى سنوات التعدادات الزراعية خلال الفترة ١٩٣٩ ـ ١٩٦١ ثم احتسبت نسبة جينى المعدلة وهى تمثل العدالة الامتلاكية للأراضى الزراعية

وهذا يعنى أن درجة اختلاف العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضى الزراعية فيما بين المحافظات تتجه نحو الانخفاض ويعزى ذلك بطبيعة الحال إلى تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى .

ويلاحظ تفاوت المحافظات المصرية من حيث مدى تحقيق العدالة الامتلاكية فيما بينها مقاسة بمقدار الزيادة التى طرأت فى نسب جينى فيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٦١ ويمكن ترتيب المحافظات من هذه الزاوية وفقاً لبيانات الجدول ١١ حيث تحتل محافظة كفر الشيخ المرتبة الأولى بينما تحتل محافظة المنوفية المرتبة الأخيرة . ويعزى ذلك التفاوت إلى اختلاف هذه المحافظات من حيث مدى توزيع الملكية الزراعية على السكان بكل محافظة إذ يلاحظ أن المحافظات التى كانت تعانى من سوء توزيع ملكية الأراضى الزراعية قبل صدور قوانين الاصلاح الزراعى وانتشار الاقطاع بها مثل محافظة كفر الشيخ تحتل المراتب الأولى من حيث مقدار الزيادة المحققة فى عدالة التوزيع (جدول ١١) .

ويبلغ اجمالى رقعة الأراضى التى تم الاستيلاء عليها وتوزيعها وفقاً لقوانين الاصلاح الزراعى حوالى ٨٣٢ ألف فدان وتم توزيعها على ٣٤٨ ألف أسرة حتى عام ١٩٧٥. وتحتل محافظة البحيرة المرتبة الأولى من حيث رقعة الأراضى الموزعة حيث تبلغ نسبة رقعة الأراضى الموزعة بها حوالى ٢٣٪ من اجمالى رقعة الأراضى الموزعة بالجمهورية كما تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الأسر المستفيدة أيضاً إذ بلغ عدد الأسر المستفيدة فيها حوالى ٦٦ ألف أسرة أى حوالى ١٩٪ من اجمالى عدد الأسر المستفيدة بالجمهورية ويوضح جدول ١٢ رقعة الأراضى الموزعة وعدد الأسر المستفيدة فى كل محافظة خلال الفترة ١٩٥٣ — ١٩٧٥ .

جدول (١٠) تحليل التباين* لنسب جينى المعدلة لسنوات ١٩٥٠ و١٩٦١

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباين
بين التعدادات	٨٩١,٧	١	٨٩١,٧
داخل التعدادات (الخطأ)	٧٥٥,٠	٢٦	٢٩,٠٤
ف المحتسبة = ٣٠,٧٠	ف الجدولية على المستوى الاحتمالى ١٪ = ٧,٧		

* احتسب المتوسط العام لنسب جينى على أساس ٣٥,٦٥٪ وعدد الملاحظات ٢٨ وقد استبعدت بيانات محافظات الاسكندرية والسويس ودمياط والاسماعيلية والقاهرة لعدم توافر بيانات عنها فى تعداد ١٩٥٠ .

المصدر : احتسبت من جدول ٨ .

جدول (١١) زيادة العدالة الامتلاكية الأرضية الزراعية فى محافظات جمهورية مصر العربية خلال الفترة بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٦١ .

المحافظة	الفرق فى العدالة بين ١٩٥٠–١٩٦١	الترتيب	المحافظة	الفرق فى العدالة بين ١٩٥٠–١٩٦١	الترتيب
البحيرة	١٨,٩	٣	بنى سويف	١٠,٤	٨
الدقهلية	١٠,٦	٧	الفيوم	١٥,٣	٥
الشرقية	٩,,٩	٩	المنيا	١١,٨	٦
كفر الشيخ	٢١٩	١	أسيوط	٦,٨	١١
الغربية	١٥,٩	٤	سوهاج	٤,٦	١٢
المنوفية	٣,٠	١٣	قنا	١٠,٤	٨
الجيزة	٧,٦	١٠	أسوان	٢١,٨	٢

المصدر : جمعت واحتسبت من جدول ٩ .

جدول (٢) رقعة الأراضى الموزعة وعدد الأسر المستفيدة نتيجة تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى بالمحافظات من ١٩٥٣ الى ١٩٧٥

المحافظات	رقعة الأراضى		الأسر المستفيدة	
	بالفدان	٪	أسرة	٪
اجمالى	٨٣٢٠٥١	١٠٠,٠٠	٣٤٨٧٤٦	١٠٠,٠٠
الاسكندرية	٣٣٩٧	٠,٤٠	١٤٠٨	٠,٤٨
دمياط	١٩١٤٦	٢,٣٧	٦٧٦٨	١,٩٤
الدقهلية	١٢٤١٦٤	١٤,٩٢	٥٠٨٥٧	١٤,٥٨
الشرقية	٩٢٩٥٨	١١,١٧	٤٢١٧٣	١٢,١٠
القليوبية	١٦٢٢٤	١,٩٥	٧٦٠٥	٢,١٨
كفر الشيخ	٧٠٧٣٦	٨,٥٠	٢٧٥٠٩	٧,٨٨
الغزبية	٦٠٥١٢	٧,٢٧	٢٧٦٨٧	٧,٩٣
المنوفية	٢٠٥٥٦	٢,٤٧	٩٩٦٢	٢,٨٥
البحيرة	١٩١٦٤٥	٢٣,٠٣	٦٥٩٢٦	١٨,٩٠
الاسماعيلية	١١٥٢٧	١,٣٨	٤٤٥٢٣	١,٢٧
الجيزة	١٠٩٩٠	١,٣٢	٥٩٨٧	١,٧٢
بنى سويف	٢٩٠٦٠	٣,٤٩	١٤٠١٢	٤,٠٢١
الفيوم	٢٤٦٦٠	٢,٩٦	٢٠٤٢١	٥,٨٥
المنيا	٦٥٧٢١	٧,٨٩	٣٠١٥٩	٨,٦٥
أسيوط	١٣٩٠١	١,٦٧	٧٤٠٦	٢,١٢
سوهاج	١٠٢٧٠	١,٢٣	٥٥٥٠	١,٥٩
قنا	٣٢٨٥٦	٣,٩٥	١٤٧٥٧	٤,٢٣
أسوان	١٣١٢٨	١,٥٧	٦١٣٦	١,٧٦

المصدر : جمعت واحتسبت من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الزمام والمساحات المنزرعة فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٧٥ – مرجع رقم ٣٠٧١ ١٢/٧٩ مارس ١٩٧٩ .

خاتمة

يتضح من استعراض وتحليل وتأويل نتائج البحث أنه فيما يتعلق بالمنوال الامتلاكى الأراضى الزراعية المصرية يتبين استمرار تزايد نسبة الرقعة التى يمتلكها الملاك الذين تقل ملكيتهم عن خمسة أفدنة مع ثبات نسبة هؤلاء الملاك إلى اجمالى عدد الملاك الزراعيين خلال الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٦٥ فى حين تنخفض نسبة الرقعة التى يمتلكها الملاك الذين تزيد ملكيتهم عن خمسون فدان مع الانخفاض النسبي فى عددهم خلال نفس الفترة وهذا يعنى التحسن النسبي الذى طرأ على توزيع الملكيات الزراعية فى مصر فى تلك السنوات مقارناً بنظيره قبل عام ١٩٥٢ .

وفيما يتعلق بأثر قوانين الاصلاح الزراعى فى تحقيق العدالة الامتلاكية يتبين أن العدالة الامتلاكية بلغت حوالى ٢٢٪ و ٢١,٧٪ و ٤٩,٦٪ و ٦٦٪ فى السنوات ١٩٣٩ و ١٩٥٠ و ١٩٦١ و ١٩٦٥ على التوالى وهذا يعنى اقتراب التوزيع النسبي للملكيات الزراعية فى مصر من وضع العدالة أو بمعنى آخر ابتعاده عن وضع سوء توزيع الملكية الزراعية. وعلى أثر تطبيق قانون الاصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له وزيادة عدد الملاك الزراعيين الذين يمتلكون خمسة أفدنة فأقل وارتفاع نسبة الرقعة التى يمتلكونها تفاقمت مشكلة تفتت الحيازة الزراعية والتى ينبغى مجابهتها . حيث بلغ المتوسط العام للسعة الحيازية حوالى ٢ فدان فى عام ١٩٧٥ وبلغ عدد الحيازات الأقل من خمسة أفدنة حوالى ٢,٢ مليون حيازة تمثل حوالى ٩٢٪ من اجمالى عدد الحيازات فى نفس العام ، فى حين كان المتوسط العام للسعة الحيازية حوالى ٦,١ افدن فى عام ١٩٥٠ وكان عدد الحيازات الأقل من خمسة أفدنة .يبلغ ٧٨٧ ألف حيازة تمثل ٧٨٪ من اجمالى الحيازات فى نفس العام .

وفيما يتعلق بالعدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضى الزراعية فى محافظات جمهورية مصر العربية يتضح تباين العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضى فيما بين المحافظات المصرية فى سنوات التعدادات ١٩٣٩ – ١٩٦١ ويتبين أيضاً ارتفاع العدالة التوزيعية الامتلاكية فى عام ١٩٦١ على أثر تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى عما كانت عليه فى عام ١٩٥٠ . وقد تأكد ذلك باستخدام تحليل التباين حيث تبين وجود اختلاف معنوى بين العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضى الزراعيةفى عام١٩٦١عن نظيرتها فى عام١٩٥٠ وهذا الاختلاف معنوى عند المستوى الاحتمالى ٠,٠١ وهذا يبرز الأثر الواضح لتطبيق قوانين الاصلاح الزراعى .

ويتضح من احتساب معامل الاختلاف لنسب جينى للمحافظات فى كل سنة من السنوات ١٩٣٩ و ١٩٥٠ و ١٩٦١ أن هناك فرق كبير فى درجة تباينها أو تشتتها وهذا يعنى اختلاف أى تباين العدالة الامتلاكية للأراضى الزراعية فيما بين المحافظات المصرية فى عام ١٩٣٩ عنه فى عام ١٩٥٠ وكذلك فى عام ١٩٦١ . ويلاحظ أن معامل الاختلاف لنسب جينى للمحافظات المصرية يتجه نحو الانخفاض فى عام ١٩٦١ إذ بلغ حوالى ٢٨,٣٪ عما كان فى عام ١٩٣٩ حيث كان يبلغ ٤٥,٨٪ ويعزى ذلك بطبيعة الحال إلى تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى .

وتتفاوت المحافظات من حيث مدى تحقيق العدالة الامتلاكية فيمابينها أى من حيث مقدار الزيادة التى طرأت فى عدالة التوزيع الامتلاكية للأراضى الزراعية فيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٦١ فتحتل محافظة كفر الشيخ المرتبة الأولى بينما تحتل محافظة المنوفية المرتبة الأخيرة . ويعزى ذلك التفاوت إلى اختلاف المحافظات من حيث مدى سوء توزيع الملكية الزراعية وعدم العدالة التوزيعية للأراضى على السكان قبل تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى

ويبلغ اجمالى الرقعة الأرضية الزراعية الموزعة والزائدة عن السقوف الامتلاكية التى حددتها قوانين الاصلاح الزراعى المتعاقبة والتى تم توزيعها وهى تمثل حوالى ٧٩٪ من اجمالى الرقعة الموزعة خلال نفس الفترة البالغ حوالى ١,٠٤٦ مليون فدان ويمثل الجزء الباقى أراضى الهيئات والمؤسسات وأراضى طرح النهر . ويبلغ اجمالى عدد الأسر المستفيدة حوالى ٣٤٩ ألف أسرة . ويلاحظ أن محافظة البحيرة تحتل المرتبة الأولى من حيث رقعة الأراضى الزراعية الموزعة إذ تحتل الرقعة الموزعة بها حوالى ٢٣٪ من اجمالى الرقعة الموزعة كما يمثل عدد الأسر المستفيدة بها حوالى ١٩٪ من اجمالى عدد الأسر المستفيدة بالجمهورية .